ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

حادثة «مجدل زون» المأساوية.. محاولة دق الإسفين بين المقاومة والجيش

زينب حاوي

"الخرطوشة الأخيرة" هكذا يمكن وصف ما جهدت إليه وسائل إعلام معادية للمقاومة خلال الأيام الأخيرة بعيد حادثة "مجدل زون" التي أدت الى استشهاد ٦ عسكريين من الجيش اللبناني. حادثة عملت هذه المنصات على استثمارها واللعب على وتر الفتنة بين الجيش والمقاومة، كآخر ما توصلت إليه من حملاتها الإعلامية المغرضة، ضمن سياق التحريض المستمر على المقاومة لا سيما بعد القرار الوزاري الصادر أخيرًا يوم الخميس الماضي الذي قضى بنزع سلاح المقاومة بدءًا من نهاية الشهر الحالي. موجة عالية من التحريض الإعلامي شهدناها خلال الأيام الماضية، قوامها فبركة معلومات حول حيثية هذا الانفجار، وزجّ اسم "حزب اللّه" في دائرة الاتهام. سياق يصب ضمن حملات التحريض التي سادت في الفترة الماضية، والتي حاولت إقحام الجيش أيضًا في هذه المعمعة، والادعاء بأن هناك صدامًا سيحصل مع المقاومة، في محاولة لنسف التاريخ المقاوم بين الطرفين، ووحدة الدم طيلة السنوات الماضية.

إذًا، وسائل إعلام محلية وعربية، عملت على استثمار الحدث الجلل، ووضعه في زواريب الاستثمار السياسي، في محاولة النيل من المقاومة والتحريض عليها. يمكن هنا الركون الى ما جاء في مقدمة نشرة أخبار"أم. تي في" يوم السبت الماضي، عندما قالت: "يرتفع منسوب التخوف من أن تكون دماء شهداء الجيش التي سقطت في مجدل زون على مذبح السلاح غير الشرعي مقدمة لمرحلة صعبة"، لتتلاقى مع مضمون صحيفة "نداء الوطن"، التي "انشغلت في الأيام الأخيرة

بنشر عناوين ومقالات تحريضية تسعى الى اتهام المقاومة بحادثة مجدل زون، وليس آخرها ما نشرته تحت عنوان "شهداء كمين حزب اللّه". مضمون سرعان ما انتشر على منصات إعلامية اخرى كـ"أم.تي.في"، يتهم مباشرة الحزب بـ"تفخيخ" مربض المدفع الذي كان موجودًا داخل المنشأة، والذي استهدف الجيش اللبناني. اعتبر المقال أن عدم تبليغ المقاومة الجيش عن هذا التفخيخ يعني أن الإستهداف موجه الى الجيش!. استند المقال الى كلام النائب محمد رعد الأخير وقام بتزويره ليحاول تثبيت هذه النظرية. عندما سؤل رعد عن كيف سيتصرف "حزب اللّه" في حال داهم الجيش منشآت المقاومة قائلًا: "وقتها منعرف شو بدنا نساوي"!

على مقلب المنصات العربية، لم يكن الأمر مغايرًا، مع ارتفاع نسبة التحريض على المقاومة وسلاحها. عناوين عدة سادت هذه المنصات تحاول الإيحاء بأن هناك صراعًا سيحصل بين الجيش والمقاومة، كعنوان:"بين الجيش وحزب اللّه من يحسم معركة السلاح في لبنان؟".يمكن ايضًا أن نأخذ على سبيل المثال عنوان التغطية: "هل يستطيع الجيش اللبناني نزع سلاح حزب اللّه بالقوة؟". في مضمون التغطية وصف لما يمر به لبنان بـ"لحظة الاختبار التاريخية"، تتحدث التغطية عن رفض "حزب اللّه" تسليم السلاح، وتروّج لمواجهة بين الدولة والمقاومة، التي لم تعد "افتراضية بل باتت قائمة". تسأل عن "خيارات الجيش اللبناني"، وتستعيد هنا حادثة "مجدل زون"، لتدعو المقاومة الى "التعاون" كي لا يقع ضحايا. هذه التغطية أيضًا تفترض الصدام العسكري بين الجيش والمقاومة ضمن ما وصفته بـ"آخر الدواء الكي"، لتسأل بعده عن مدى "جهوزية الجيش اللبناني لنزع السلاح"، وهل "يحتاج الى دعم خارجي؟"!.

على منصة "المشهد" المدعومة إماراتيًا، نجد السياق عينه، في إحدى التغطيات المعنونة: "قذائف ومخازن حزب اللّه تنفجر في الجنوب وأنصاره يصعدون في الشوارع". في هذه التغطية تدعي المنصة أن "موجة غضب" تجتاح الشارع اللبناني، خلفيتها أن "الجيش بات مستهدفًا من قبل مخازن تابعة لحزب اللّه"!.

حكومة دمى على مسرح العبث الضار حين تتحوّل السياسة إلى عرض كراكيز بتمويل خارجي!

باسم الموسوي

في إحدى زوايا المسرح السياسي اللبناني، أطلّت علينا الحكومة الجديدة بما يشبه عرضاً هزلياً من مسرح العبث، عنوانه: «السيادة مسلوبة، والقرار مؤجَّر، والبطولة للدمى». لا نعرف إنْ كان جمهور هذا العرض هو الشعب اللبناني، أم أنها مسرحية موجهة للراعي الأميركي والمراقب السعودي والمصفق الصهيوني، لكن الأكيد أنّ ما يُعرض اليوم على خشبة الحكم لم يعد يخدع حتى الطفل في الصف الأول ابتدائي.

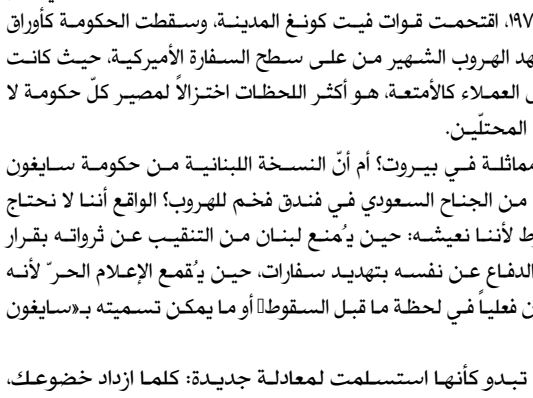

حكومة نواف سلام، والتي ظنّ البعض أنها ستُنهي عقود التردّي السياسي وتُقيم إصلاحاً، جاءت لتؤكد نظرية «إذا أردت أن تُمضي بصفقة مشبوهة، فاختر وجهاً ناعماً يُتقن الإنجليزية»، وهذا ما فعله توم برّاك، المبعوث الأميركي الذي لا يعرف الفرق بين الأرز والزعتر، لكنه يعرف تماماً أين تُربط خيوط الدمى وكيف تُحرّك.

وبالحديث عن الخيوط، يجدر بنا أن نحيّي جهود السعودي يزيد بن فرحان، ممثل السياسة السعودية في لبنان، الذي تفوّق في دور الملقِّن الخفي في الكواليس. لم نرَ وجهه كثيراً، لكنه كان حاضراً في كلّ قرار سيادي تمّ اتخاذه على قاعدة «فخامتك، واشنطن قالت، وسموّه، الرياض بارك». كلّ شيء صار يُصاغ بصيغة المبني للمجهول: «تقرّر»، «أُبلِغنا»، «طُلب»، «أُحيل». أمّا من الذي يقرّر ويبلغ ويطلب ويُحيل؟ فهؤلاء يختفون خلف ستار كثيف من «المصالح العليا» و«الضرورات الدولية» و«إعادة التموضع الاستراتيجي».

وفي هذا الجو من الغموض المتعمّد، تسير الحكومة كأنها في حلم كافكاوي: لا تعرف لماذا وُجدت، ولا إلى أين تسير، لكنها تؤدّي دورها ببراعة: تلعب دور السيادة، وتلبس قناع الاستقلال، وتكرّر لازمة «نعمل لمصلحة لبنان»، بينما قراراتها تُكتب على طاولة في تل أبيب وتُراجَع في السفارة الأميركية وتُصادق عليها لجنة التنسيق السعودية.

لكن مهلاً، أليس في التاريخ ما يشبه هذه الحالة؟ طبعاً، وكيف ننسى حكومة سايغون؟ تلك الحكومة الفيتنامية التي نصّبها الأميركيون خلال حرب فيتنام، والتي كانت واجهة هشّة لمشروع استعماري ينهار. سايغون، عاصمة جنوب فيتنام، كانت تبدو - تماماً كما يبدو وسط بيروت اليوم - كأنها نسخة مصغّرة عن واشنطن، فيها إعلام يُنشد للحرية وديمقراطية تُدار عن بُعد، وجنرالات يرتدون البزات الأميركية أكثر مما يتحدثون لغتهم الأم.

لكن حين قرّرت المقاومة الفيتنامية أن تقول كلمتها، تهاوت حكومة سايغون في أيام معدودة. وفي ٣٠ نيسان ١٩٧٥، اقتحمت قوات فيت كونغ المدينة، وسقطت الحكومة كأوراق الشجر في الخريف. مشهد الهروب الشهير من على سطح السفارة الأميركية، حيث كانت طائرات الهليكوبتر تكدّس العملاء كالأمتعة، هو أكثر اللحظات اختزالاً لمصير كلّ حكومة لا تعبّر عن شعبها بل عن المحتلّين.

فهل ننتظر مروحية مماثلة في بيروت؟ أم أنّ النسخة اللبنانية من حكومة سايغون ستختار سيارة «ليموزين» من الجناح السعودي في فندق فخم للهروب؟ الواقع أننا لا نحتاج إلى انتظار مشهد السقوط لأننا نعيشه: حين يُمنع لبنان من التنقيب عن ثرواته بقرار خارجي، حين يُمنع من الدفاع عن نفسه بتهديد سفارات، حين يُقمع الإعلام الحرّ لأنه يُزعج «الحلفاء»، فإننا نكون فعلياً في لحظة ما قبل السقوط أو ما يمكن تسميته بـ«سايغون بلا طائرات».

حكومة نواف سلام تبدو كأنها استسلمت لمعادلة جديدة: كلما ازداد خضوعك، كلما ازداد الرضا عنك. وكلما تخلّيت عن قراراتك السيادية، كلما دُعيت إلى مؤتمرات أكثر. وكلما أعلنت الحرب على المقاومة، كلما ارتفعت أسهمك في بورصة واشنطن والرياض.

لكن في المقابل، لا ينسى التاريخ الشعوب التي قاومت، ولا يمجّد العملاء حتى لو كتب لهم الإعلام أغانٍ. وحدها الشعوب التي تضحّي وتُقاوم هي التي تبقى. أما الحكومات التي تعمل وفق إملاءات الاحتلال غير المباشر، فمصيرها مزبلة التاريخ أو في أحسن الأحوال، مشهد على يوتيوب بعنوان: «هروب حكومة الدمى من مسرح العبث».

هل سيتمّ احتلال غزة؟

سعادة مصطفى أرشيد

اتخذت حكومة الاحتلال قرارها باجتياح غزة بالكامل واحتلال كامل أراضيها، وخطت بهذا الاتجاه نحو إزاحة مجموعة كبيرة من أهل القطاع إلى منطقة المواصي التي تقع جنوب خان يونس، وكل ذلك جاء بخلاف نصائح وتقديرات الجيش وأجهزة الأمن ووزارة الدفاع الذين يرون في هذه الخطوة مغامرة غير محسوبة قد تحقّق نصراً زائفاً على المدى القصير، ولكنّها على المدى الاستراتيجيّ ستكون بالغة الخطورة، حيث سيدخل الإسرائيليّ جيشاً وحكومة في مصيدة ومستنقع يستنزفهما ويجعل من الخروج منه أمراً غير ممكن إلا بخسائر باهظة تذهب بالنصر الزائف.

مما لا ريب فيه أن ضوءاً أخضر كان قد

انطلق شعاعه من البيت الأبيض موافقاً ومباركاً هذا الخيار، وفي تصريح للرئيس الأميركي دونالد ترامب يوم الجمعة الماضي قال فيه إن واشنطن تعمل على نقل أهل غزة إلى دولة أرض الصومال (صوماليا لاند) غير المعترف بها والذي يعني أن قبولها باستقبال أهل غزة سيكون عاملاً حاسماً لاعتراف الولايات المتحدة بها، وبالتالي اعتراف معظم دول العالم بها.

لم يمثل قرار حكومة الاحتلال مفاجأة من خارج الصندوق لمن يتابع بدقة مجريات الأمور فهذه النتيجة جاءت منسجمة مع مقدّماتها. فالحرب تدور بدون أهداف (إسرائيليّة) محدّدة إلا هدف الاستمرار في الحرب، وهكذا يرى كثيرون منهم عاموس يادلن رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، وهي أيضاً مقدّمة ضرورية لتحقيق رؤية الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي صرّح عقب انتخابه لرئاسته الثانية أن غزة مكان جميل يستحق أن يكون ريفيرا جديدة تبنى فيه أرقى الفنادق وصالات القمار والمسابح وأماكن السياحة الراقية وأن تكون فيه صناعات دقيقة على طريقة وادي السيليكون في الولايات المتحدة، إضافة إلى استثمارات الغاز الواعدة في الساحل المقابل لغزة، ثم عاد ليؤكد في شباط الماضي أثناء مؤتمر صحافي تشارك فيه مع بنيامين نتنياهو أن بلاده هي من سيدير غزة بعد الحرب. وهذا بالطبع يتطلّب إعادة الإعمار وقبل ذلك إزالة الركام والأنقاض للمباني التي دمرتها الحرب، الأمر الذي سيأخذ سنوات طويلة على أهل غزة خلالها أن يغادروا ريثما يتمّ ذلك، ولكن ما في ذهن الإسرائيلي والأميركي أن يغادروا إلى غير عودة.

هل ستنفذ حكومة الاحتلال هذا القرار أم أن التقديرات التي تذهب للقول إن القرار المتخذ باحتلال غزة لا يعني ممارسته بالكامل بقدر ما يعني تصعيد الحرب والتهديد بالاحتلال لدفع المقاومة للقبول بالشروط الأميركية الإسرائيلية، وهل صحيح ما يراه بعض منا أن الجمهور الإسرائيلي منقسم؟ وقد يكون في ذلك شيء من الصحة ولكن ليس صحيحاً أنّ الإسرائيليين غير مجمعين على عدائنا، ولكن الخلاف هو حول الطريقة والأسلوب وحول شخص رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

قرار المقاومة حتى الآن غير موجود في قطر وإنما في غزة وبيد مَن يحمل السلاح، ومَن يحمل السلاح هذا يدرك صعوبة المرحلة وخطورتها ويدرك أيضاً أنّ في المقاومة واستمرارها احتمالات نجاة ولو قليلة، ولكن في الاستسلام والقبول بالشروط الأميركية الإسرائيلية فإن إمكانيات النجاح معدومة.

لا خضوع ولا استسلام ولا تفريط بالسيادة الوطنية

د. عدنان نجيب الدين

تحية إلى الجيش اللبناني الباسل، ورحم اللّه شهداءه الأبطال وشهداء المقاومة الأبرار.

هذا الجيش المقدام لم يسلَم من غدر العدو الصهيوني، وقد قدّم عشرات الشهداء على مذبح الوطن.

وهنا نقول:

لا يكفي أن يتغنّى المسؤولون اللبنانيون بجيش لبنان ويعتزون به وينظمون القصائد في حبّه، ويطلقون الخطابات للتنويه بتضحياته في سبيل لبنان كلّ لبنان، بل عليهم أن لا ينصاعوا للأوامر الأميركية القاضية بمنع الجيش من التزوّد بالأسلحة الحديثة الرادعة للعدو، وعليهم ان يجوبوا العالم لتأمين أسباب القوة له وتزويده بمختلف منظومات الأسلحة البرية والجوية والبحرية للدفاع عن لبنان وحماية شعبه.

لقد ثبت بالدليل الحسّي انّ الضمانات الأميركية والغربية لا تحمي لبنان ولا شعب لبنان ولا السيادة الوطنية لأنها لا تأتي، إنْ أتت، إلا من جهات متواطئة مع العدو الصهيوني.

أما الدبلوماسية والقوانين الدولية فلم تحم لبنان يوماً ولم تحرر شبراً من الأراضي اللبنانية المحتلة. فالذي حرّر الأرض في العام ٢٠٠٠ هو المقاومة اللبنانية وشهداء وجرحى هذه المقاومة العظيمة وصبر المواطنين والعناء الذي تحملوه من تهجير والألم بفقدان الأعزة من عوائلهم. فالذي حمى لبنان وردع العدو ومنعه من التوغل داخل الأراضي اللبنانية أثناء الحرب الأخيرة هو هذه المقاومة. وعلينا تذكر إنذارات العدو للأهالي أثناء تلك الحرب بوجوب الابتعاد عن الجنوب إلى ما بعد نهر الأوّلي.

وقد أثبتت التجارب في الجزائر وفيتنام وأفغانستان والعراق وغيره من الدول انّ أيّ شعب يتعرّض للعدوان او الاحتلال او الاستعمار لم تحمه وتحرّر أرضه إلا المقاومة.

أما الدول التي تعذّر على جيوشها الوطنية التصدي للعدوان عليها بسبب عدم امتلاكها لأسلحة مكافئة لأسلحة العدو. كانت المقاومة هي العضد والظهير لها، فالمقاومة لها أسلوبها المختلف ومواقعها غير المكشوفة للعدو لأنها لا تملك ثكنات معروفة أو مواقع ظاهرة.

وكلنا يرى أنّ القوانين والقرارات الدولية لم تؤمّن حقوق الشعب الفلسطيني على مدى العقود الماضية، والاتفاقيات لم تعط شعب فلسطين ولو أملاً بدولة مستقلة بل وعوداً كاذبة.

وما شهدناه أخيراً هو أنّ حكام الولايات المتحدة والدول الغربية المنخرطة في حرب الإبادة على أهل غزة والعدوان على لبنان يطيحون اليوم كما بالأمس بكلّ الشرائع والقوانين الدولية بدليل تسليحهم للعدو الصهيوني وتغطية جرائمه ضدّ الإنسانية سياسياً ودبلوماسياً.

وها هي الولايات المتحدة ترسل إلى لبنان ورقة إملاءات لنزع سلاح المقاومة قبل إجبار العدو على الخروج من المواقع التي عجز عن احتلالها أثناء حرب الـ ٦٦ يوماً في العام الماضي، لكنه دخل اليها واحتلها بعد إعلان وقف إطلاق النار والتزام المقاومة به، وبعد تنفيذها المطلوب منها في القرار ١٧٠١، ترسل الولايات المتحدة مبعوثيها في تمهيد لجرّ لبنان الى التطبيع مع أخطر عدو مجرم عرفته الكرة الأرضية والتاريخ البشري.

وللأسف، وبكلّ خفة يذهب مجلس الوزراء اللبناني المؤتمَن على سيادة لبنان وحماية شعبه الى إقرار هذه الورقة بحجة تثبيت سيادة الدولة على أراضيها، وكأنّ ورقة الإملاءات الأميركية هذه لا تشكل انتهاكاً فاضحاً للسيادة اللبنانية، أو كأنّ احتلال العدو لأراض من لبنان وانتهاك سيادته بحراً وجواً كلّ يوم لا ينتهك هذه السيادة. والمعروف أنّ السيادة يبدأ تأمينها من الخارج إلى الداخل وليس العكس. أيّ على الدولة ان تحرّر أرضها وتمنع انتهاكات العدو أولاً ثم تذهب الى حوار داخلي لحلّ المشكلات العالقة. ولذلك يعتبر هذا الإقرار بمثابة خضوع واستسلام للعدو.

والغريب، أنّ البعض عندنا لا يعتبر هذه الإملاءات الأميركية ضرباً للسيادة الوطنية او تدخلاً بالشؤون الداخلية اللبنانية والأغرب من ذلك أنّ هناك مثقفين، وأكاديميين، وسياسيين وإعلاميين مفترض فيهم ان يكونوا في مقدمة العارفين بالأخطار المحدقة بلبنان، وأن يكونوا في طليعة المقاومين للعدو، وإنْ بالكلمة الحرة المسؤولة، لنشر الوعي بين المواطنين ولضرورة تنبيه كلّ أبناء الشعب اللبناني الى خطورة مخططات العدو الصهيوني لتحقيق أطماعه في أجزاء واسعة من لبنان بحجة تكبير مساحة البقعة التي يحتلها غصباً في مشرقنا العربي، وكذلك تهجير كلّ الأقليات أو إبادتهم، ومن بعدها السيطرة على ثروات لبنان والمنطقة من خلال التطبيع المزعوم، وللأسف نرى البعض من هؤلاء المثقفين يتماهون مع هذا العدو في خطابه وأكاذيبه وبثه للفتن الطائفية ويبرّرون اعتداءاته ومجازره بحق الشعبين اللبناني والفلسطيني، بل ويتبنّون خطابه العنصري، ويحمّلون المقاومة مسؤولية ما يقوم به من جرائم وانتهاكات للقوانين الدولية والمبادئ الإنسانية والأخلاقية من دون رادع. فلماذا الاصطفاف خلف بعض الزعامات المعروفة بارتباطاتها الخارجية وانصياعها لأوامر السيد الأميركي او الغربي انصياع العبيد لأسيادهم، فقط لتأمين المصالح الخاصة دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب اللبناني او الفئات التي تدّعي تمثيلها، وكأنهم لا يأبهون بالخطر الداهم على كيانية الوطن اللبناني ومكونات شعبه.

على الجميع ان يعي بعد كلّ ما جرى من جرائم قتل للأطفال والنساء والعجز، وتدمير المباني والمستشفيات، والمدارس، وسائر البنى التحتية، ومقومات الحياة الأساسية وتهجير الآمنين من بيوتهم وبلداتهم، وبعد كلّ ما أدلى به المسؤولون الصهاينة من تصريحات واضحة بأنهم يطمعون بتكبير مساحة الكيان الغاصب جغرافيا بما في ذلك اقتطاع أراض واسعة من لبنان والدول المجاورة وضمها إلى كيانه، وبسط سيطرتهم المطلقة سياسياً واقتصادياً وأمنياً على كلّ منطقة الشرق الأوسط.

فهل نتعقل جميعنا كلبنانيين ونتضامن في ما بيننا لأنّ الخطر المحدق يجب أن يدفعنا لتحمّل المسؤولية الوطنية للدفاع عن لبنان في وجه الأعاصير المقبلة التي قد تطيح بالجميع.

لبنان أمانة في أعناقنا، فلنحفظه بوحدتنا ونقاوم الأخطار المقبلة، وإلا فلن يبقى لنا وطن إنْ تركنا العدو الصهيوني الطامع يعبث بنا ويدفعنا إلى الهلاك.

لبنان تاريخ وحضارة ومستقبل وشعب لا ينكسر.